على مستوى الولوج المنصف للجنسين للحقوق الاقتصادية

من العناصر الأساسية المساهمة في الرفع من قدرات المرأة مساهمتها القوية في سوق الشغل، بحكم التغيرات التي تحكم عالم الشغل، كما أشارت المنظمة الأممية لذلك في شعارها السنوي، لكن من الملاحظ أنه رغم الجهود المؤسساتية المبذولة (برنامج إدماج وتأهيل" إلا أن ولوج النساء لخدمات برنامج "مقاولتي" يبقى دون المستوى المنشود، مما يعكس ضعف مساهمة النساء في سوق الشغل، حيث لم يتجاوز معدل نشاطها 24.7 % في 2012، حيث تفوق فرص الرجال للحصول على شغل بثلاث مرات فرص النساء، فيما تصل نسبة البطالة لدى النساء 9.9 % مقابل 8.7 % لدى الرجال.

ويتعين دعم القطاعات التي تتواجد فيها النساء بكثرة مثل النسيج والصناعات الغذائية وتطوير الأنشطة المدرة للدخل وأنشطة التعاونيات النسائية، وتشجيع المقاولات على الانخراط في معايير المسؤولية الاجتماعية للمقاولات، ودعم المرأة القروية مع ضمان ولوج النساء العادل إلى القروض والعقار وتشجيع النساء على ولوج مجال التشغيل الذاتي وتعزيز مقومات الريادة النسائية داخل المجتمع.